أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية

د. فاطمة بودرهم
أستاذة محاضرة (ب)
قسم العلوم السياسية
جامعة المسيلة

ملخص:

يجد علماء السياسة أن أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية ناتجة عن ثلاثة أنواع من العوامل مثل احتكار السلطة السياسية من قبل النخبة الحاكمة؛ وشكل ومضمون المؤسسات السياسية؛ المجتمع والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يعبر عن اختلال التوازن بين احتياجات النظم السياسية أن تكون مستقرة وضمان استمرارها من ناحية، ورغبة الناس في المشاركة في إدارة الشؤون العامة من ناحية أخرى. ومن أجل تحديد أبعاد أزمة المشاركة السياسية في هذه البلدان يجب التساؤل عن طبيعة وتأثير هذه الأبعاد على المشاركة السياسية للمواطنين، ويمكن تلخيص هذه الأبعاد في عجز المؤسسات السياسية واحتكار السلطة السياسية من قبل الجيش، والتهميش السياسي للمرأة والشباب والطبقات الضعيفة.

Résumé:

Les chercheurs politologues trouvent que la crise de la participation politique dans les pays en voie de développement résultent de trois types de facteurs tels que, le monopole du pouvoir politique par l'élite gouvernante, la forme et le contenu des institutions politiques, la société et l'environnement socio-économique et culturel. Cela consiste dans le déséquilibre entre les besoins des systèmes politiques d'être stables et d'assurer sa persistance d'une part, et le désir des peuples de participer à la gestion de leurs affaires publiques d'une

autre part. Pour identifier les dimensions de la crise de la participation politique dans ces pays nous nous interrogeons sur la nature et l'influence de ces dimensions sur la participation politique des masses populaires. Ces dimensions se résument dans le déficit des institutions politiques, le monopole du pouvoir politique par l'armée, la politique de marginalisation des femmes, des jeunes et des couches faibles.

مقدمة

يتفق الباحثون في مجال السياسة على أن ثلاث مجموعات من الأسباب والعوامل تؤدي لأزمة المشاركة السياسية، تتمثل الأولى في احتكار النخبة الحاكمة للسلطة، تتعلق الثانية بالمؤسسات السياسية، من حيث الشكل والمضمون والدور الذي تقوم به في المجتمع. وتتلخص الثالثة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]. تتمثل أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية في عدم التوافق والتوازن بين حاجة النظم السياسية إلى الاستقرار والاستمرار من ناحية، ورغبة الشعوب في التحكم في شؤونها العامة من ناحية أخرى. بمعنى التصادم بين استقرار النظام ورغبة المواطنين في المشاركة. فالأنظمة السياسية تخاف توسيع المشاركة السياسية لكل أفراد المجتمع، خاصة إذا كانت أنظمة مبنية على القهر والاستبداد. فقوة المشاركة السياسية، قد تغير من تقاليد وقيم الدولة القائمة. وقد تغير النظام السياسي كليا أو جزئيا، عن طريق معارضة بعض سياساته وقراراته أو كلها.

إن أزمة المشاركة السياسية في هذه الدول نتج عنها ضعف في قدرة الأداء والتنظيم والرقابة[2]، وغياب الدولة في كثير من هذه البلدان عن مراكز حفظ الأمن وتحقيق إشباع حاجات المواطنين الاجتماعية وظهور ما يسمي بعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن وبروز الحركات المتطرفة سواء كانت دينية أو غيرها .

وقد حدد البعض أبعاد أزمة المشاركة السياسية في هذه الدول في العناصر التالية:

1-تمثل البعد الأول في الاختلال بين شرائح المشاركين وغير المهتمين والمتطرفين، فقد تقلص عدد المشاركين، وتضخم عدد غير المهتمين والمتطرفين، نتيجة الفقر والأمية وغياب التنظيمات الوسيطة وطغيان عنصر الشباب.

2-وتمثل البعد الثاني في الطابع الشكلي الموسمي غير المؤثر للمشاركة، وهو ما يعكس قصور هذه النظم في إدراك طبيعة التطور الإنساني المعاصر القائم على تجسيد صورة المجتمع الجماهيري والاهتمام بالمواطن في الحياة السياسية[3]. فالمشاركة السياسية في الدول النامية، تتصف بالشكلية والسطحية وعدم الفعالية، حيث تقوم النخب باتخاذ القرارات عشوائيا، دون دراسة علمية، وافية للبدائل المتاحة بشأن علاج قضية ما أو سياسة ما من سياسات الدولة العامة، ودون الرجوع إلى الاستشارة الشعبية لمعرفة أراء أو اقتراحات أو طموحات الجماهير الشعبية فيما يتعلق بأمورها العامة واحتياجاتها المتعددة. ثم تدعوها للمشاركة في أمر لم تستشار بشأنه ولا تعرف عنه شيئا، وذلك من خلال التصويت في انتخابات واستفتاءات تخضع للكثير من صور التلاعب والتزوير. فيجد الفرد أو المواطن نفسه خاضعا لقرارات مفروضة عليه من فوق. لا تخدم قضاياه ولا تعبر عن طموحاته وآماله ولا تعالج مشاكله المتعددة، وخاضعا أيضا لسياسات لم يساهم فعلا في سنها وتشريعها ولا حتى تطبيقها ومتابعتها من بعد.

فسواء تعلق الأمر بالانتخابات التشريعية المحلية أو الوطنية أو اختيار القادة وعلى رأسها انتخاب رئيس الدولة، أي منصب الولاية العامة. وما يؤكد سطحية وشكلية المشاركة السياسية في هذه البلدان، ظاهرة المرشح الواحد والقائمة الواحدة. ولا يقتصر الأمر على نظام الحزب الواحد، بل يتعداه إلى نظم التعددية أو الثنائية الحزبية، حيث أحزاب المعارضة لا تملك القوة المادية المنافسة والمتكافئة مع قوة ووسائل الحزب الغالب أو الحزب الحاكم، الذي يسيطر على كل أسباب البقاء والاستمرار الشرعية وغير الشرعية، من وسائل إعلامية وأموال ورجال تابعين له، قادرين على ضمان نجاحه في الانتخابات والاستمرار في السلطة المدة التي يرغب. فهو يستأثر بالوسائل الإعلامية والمادية والبشرية، كما يمارس الضغوطات على الناخبين ويتلاعب بنتائج الانتخاب كما

يشاء ويحلو له أن يفعل، بالإضافة إلى أنها مؤقتة أي موسمية تقتصر على فترة الانتخابات فقط، ثم تتلاشى بمجرد الإعلان عن النتائج بعد فرز الانتخابات.

أما البعد الثالث، فهي المشاركة السياسية التي تأخذ شكل التعبئة بهدف خلق التأييد للنظام الحاكم، دون أن تعبر حقيقة وفعلا عن اهتمام المواطن بهذا النشاط السياسي وبإرادته الصادقة وقدرته على التأثير في القرارات الرسمية[4]. فهذا التأييد يتخذ شكل المظاهرات والمسيرات، وإقامة المهرجانات العامة، والحفلات العامة، وعقد المؤتمرات الجماهيرية، كما يحدث في الجزائر أثناء الحملات الانتخابية. فتصبح هذه الانتخابات دعما لشرعية النظام القائم، لمواجهة الرأي العام المحلي والدولي، خاصة المعارض منه. وليست وسيلة أو غاية لتمكين المواطنين من التصريح بمشاكلهم والعمل على حلها وإشباع حاجياتهم الأساسية، وأقلها ضمان الأمن والحياة الاجتماعية الكريمة. وبالتالي تمكين كل المواطنين، دون تفرقة مهما كانت طبيعته، من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية وخصوصا السياسية.

من عوامل أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية، ذكر الدكتور"ثروت ذكي علي مكي" في كتابه السابق الذكر ما يلي: "ارتباط درجة المشاركة السياسية بدرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[5]. فعادة ما تكون المجتمعات الحديثة، مجتمعات مشاركة لأنها تحظى باختيار ديمقراطي واسع وتشجيع المواطنين على ممارسة كل حقوقهم السياسية بوضوح وشفافية وفي جو أمن خاصة. أما المجتمعات التقليدية، فهي مجتمعات غير مشاركة، لأنها غير ديمقراطية

لا تحترم الرأي الأخر ولا تشجع على التعبير لمواطنيها، بل تقمع كل جنوح للتعبير والإفصاح عن الحقيقة والواقع. فالدول النامية، لا تمكن مواطنيها من المشاركة السياسية، لأن الأمر قد يتعلق بالنخبة الحاكمة التي تقمع كل محاولة للمشاركة الواسعة، الحرة الديمقراطية، خوفا من ضياع مصالحها المرتبطة بالمنصب القيادي، أو قد ترتبط بالمؤسسات السياسية التي لا تسمح بالنشاط السياسي لغير المشرفين عليها، من فئات ومصالح معنية ومحددة أو بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة، في التفاوت الاجتماعي الناتج عن التباين في الدخل والأجر ومستوى

المعيشة، لأن سكان العالم الثالث أقليته ثرية وأغلبيته فقيرة معدمة، لا تفكر في ممارسة النشاط السياسي، مادامت لم تصل إلى حد إشباع ضرورات حياتها. فهمهم الوحيد، هو الاهتمام بكيفية الحصول على مورد للرزق ولو كان ضئيلا. ولا وقت لديها للاهتمام بالسياسة أو القيادة أو أمور أخرى.طبعا هذا التفاوت الاجتماعي من شأنه، أن يخلق تفاوتا وضعفا في درجة الوعي السياسي لدى هذه الفئات الفقيرة التي لا تهتم باقتناء وسائل الإعلام أو الترفيه، لكي تطلع على الأحداث والوقائع الداخلية والخارجية وتفهم مجرى الأمور، ويمكن أن تثور لتطالب بتغيير أوضاعها الاجتماعية السيئة. فهذا المواطن البسيط، يكون حتما جاهلا بحقوقه السياسية وواجباته السياسية ولا يمكنه أن يتصور الواقع المحيط به، داخليا وخارجيا.فالفرد لكي يتجاوز خبرات الجماعات التي ينتمي إليها إلى خبرات ومشكلات المجتمع السياسي ككل، أي لكي ينتقل من مرحلة أكثر نضجا وإدراكا وفهما وأكثر معرفة بما له وبما عليه وضعه السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وما يجب أن يقدمه، وبما يمكن أن يفعله للإسهام في تغيير هذا الوضع وتطويره نحو الأفضل، يجب أن يتمتع بعاملين ضروريين لذلك ألا وهما: التعليم والحق في الإعلام. ففي دول العالم الثالث، قد يحظى الفرد بمستويات عالية من التعليم في ظل سياسة تعليمية إجبارية، مجانا وأكثر ديمقراطية.ولكن العامل الثاني، وهو الحق في الإعلام أي الاطلاع على ما يجري داخل الوطن وخارجه في جميع المجالات، وخاصة ما يجري على مستوى الحياة العامة والحق في معرفة المعلومات والبيانات والمعطيات الخاصة بتنظيم وتسيير ومراقبة شؤون المجتمع العامة والخاصة. فهذه المعلومات تساعده على تصحيح الوضع، والمشاركة في تصويب القرار الرسمي إما بالتغيير الجذري أو التعديل الطفيف. فهو غير متوفر بهذه الدول، رغم النداءات المتكررة والداعية للحق في الإعلام لكل المواطنين، كشرط من شروط الحداثة

أو الدخول في مرحلة تحديث الوظائف الحكومية. فقد كتب عن هذا الموضوع الدكتور "عبد الحميد الإبراهيمي "الوزير الأسبق بالحكومة الجزائرية في كتاب لمجموعة من الباحثين الجزائريين، أمثال "علي الكنز"، "محفوظ بنون"، "جيلا لي اليابس"، "وسليمان بدراني" "الجزائر والحداثة".

ودعا إلى ضرورة ممارسة هذا الحق واقتناء المعلومة من مصادرها المختلفة[6]. إلى جانب تلك العوامل التي عدت أسبابا فعلية لأزمة المشاركة السياسية في الدول النامية، اعتبرت عوامل أخرى غير سياسية، أسبابا هامة في ضعف هذه المشاركة. فذكر على سبيل المثال البعض منها، كضعف المشاركة في المجالات التي تشجع على المشاركة السياسية. وهذا ما يفسر ضعف المشاركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصة في ظل انتشار الخوف التقليدي من السلطة، وما يرتبط بها على مستوى المواطن العادي في البلدان النامية، وهو ما يؤدي إلى اجتناب العمل السياسي والنفور منه. إلى جانب العامل المشار إليه أعلاه، فإن ضعف أو غياب الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى، وضعف التنظيمات السياسية، وطغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية، واحتكار السلطة وتآكل شرعيتها، مثلت كلها عوامل أساسية في عدم التمكين من المشاركة السياسية وتوسيعها، سواء للمرأة أو للرجل.

لقد توصلت بعض الأبحاث التجريبية عن تطور الديمقراطية، في عدد من دول العالم الثالث، إلى أن بعض الدول نجحت بها الديمقراطية بصورة أكبر من غيرها، كالهند مثلا التي توافرت لها شبكة من المؤسسات التطوعية، المتطورة والمستقلة. فجهود الأهالي المتمثلة في الجمعيات الخيرية، التطوعية التي عملت على نهضة البلاد، دون اللجوء إلى الدولة، معتمدة على إمكانيات وموارد الشعب الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها لتنمية المجتمع، دون انتظار الحل من الحكومة. فهذه المؤسسات حين تظهر تحد من انتشار النزعات السلطوية في الحكم، لأنها لا ترجو جاها أو منصبا سياسيا أو مركزا اجتماعيا، وإنما تود التعاون من أجل الإسهام في حل مشكلات المجتمع أو بعضها حسب الاستعدادات المجتمعية الممكنة والمتاحة، بالاعتماد على جهود الأهالي من رجال أعمال، شباب، نساء قادرات على العمل التطوعي من أجل النهوض بالمجتمع اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا. وهذا ما يسمى في علم الاجتماع بتنمية المجتمع، عن طريق تنسيق جهود المجتمع أي الأهالي والجهود الحكومية، وبمبادرة من مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية. إن ضعف أو غياب أو محدودية مؤسسات المجتمع المدني يضعف إمكانات تبلور نمط حديث من

التنظيم السياسي التعددي. وبالتالي نظام ديمقراطي يشجع على المشاركة الفاعلة[7]. قد ثبت وجود علاقة وثيقة بين مستوى تطور التنظيم الحزبي وإمكان قيام حكومات على أساس انتخابات حرة تنافسية. فعند "هنتجنتون" مثلا تحتاج أية انتخابات جدية إلى مستوى معين من التنظيم السياسي، لأن المشكلة ليست في إجراء الانتخابات وإنما في تكوين التنظيمات القادرة على الإشراف على عملية الانتخابات لحفظ نزاهتها ومصداقيتها[8]، لأنه لا يهم العمل التحضيري للانتخابات، بالقدر الذي يهم سير عمل الانتخابات من طرف فريق نزيه، مؤمن بالعدالة ومقتنع بأهمية الأهداف التي تحملها القوى المتنافسة لصالح الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع. ولكن معظم البلدان العربية والإسلامية، لم تعرف التطور المؤسسي بالقدر الذي يساعد على دعم الاختيار الديمقراطي، سواء هياكل ومؤسسات الدولة الرسمية أو هياكل ومؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، بما فيها الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية، حيث أن ضعف المؤسسية لا يقتصر فقط على الأحزاب، بل إن المؤسسات النسائية الوليدة سواء داخل الأحزاب أو خارجها تفتقر بشكل كبير إلى تلك المؤسسية[9]، والمؤسسية شرط ضروري للإستمرارية والفعالية، كما ذكر "هنتنجنتون" في أحد كتبه from. change to change Modernisation, Development and Politics.

توجد تفسيرات كثيرة لضعف المشاركة السياسية في المجتمعات العربية أهمها: اضمحلال القوى السياسية والاجتماعية تاريخيا في المجتمعات العربية والإسلامية، وهذا الأمر قد يعود حسب بعض المهتمين بهذه الظاهرة إلى: تفتت وبعثرة الجهود بسبب الصراعات السياسية والفكرية في الدول الإسلامية، منذ العصر الأموي حتى العثماني إلى تاريخ الآن. تفشي الخرافات في المجتمعات الإسلامية وشيوع النظر إلى الحكم كنظام إلهي وليس وضعي. الغزوات المتكررة ضد البلاد العربية والإسلامية. طبيعة الحكم في البلاد العربية بعد صدر الإسلام الأول[10]. وفي العصر الحديث توصف طبيعة المشاركة في بعض البلاد العربية ذات الطابع العسكري، كما هو الحال في سوريا، مصر والجزائر بشكل خاص، الذي كان يسيطر فيها العسكريون على مقاليد الحكم، بأنها مشاركة

تعبوية لحزب وحيد، لتحقيق هدف جوهري من الناحية الواقعية، يتمثل في تحريك الشعب نحو السياسة العامة. فكانت تنقل أهداف وآراء ثالوث القوة السياسية الجيش، الرئيس، جبهة التحرير الوطني سابقا، للشعب بدلا من أن تنقل رغبات وأراء الشعب، فالإدارة بحكم وظائفها البيروقراطية هيمنت لفترة طويلة على عملية صنع القرار، والمؤسسة العسكرية بحكم نفوذها وقوتها أثرت في مؤسسة الرئاسة بشكل عميق، والحزب الوحيد باعتبار وظائفه التعبوية لم يهتم بتحسين وضع المرأة السياسي ولا بوضع الفئات الأخرى في المجتمع, بل كان مركزا على تزكية سياسات وقرارا ت النظام[11]، ويضيف أن نوعا أخر من الأنظمة السياسية العربية المعاصرة التي تشكل عائقا أمام توسيع المشاركة السياسية للجماهير الشعبية بهذه البلدان العربية، ومنها المرأة. فهذه الأنظمة توصف طبيعة المشاركة فيها، بسيطرة مجالين أساسيين عليها هما: الطابع التقليدي، وهو حال بعض الأنظمة الخليجية، والثاني طابع حديث هامشي. بعض الأنظمة تجمع بين هذين المجالين كالكويت والمغرب، حيث يهيمن الملك تاريخيا على النظام السياسي بصورة واضحة. وفي حالة المغرب، فإن الدستور يرفع من وضعية مجلس الوزراء في مقابل البرلمان. يعني هذا أنه حتى في العصر الحديث، لم تتطور هذه الجماعات المستقلة لتخفيف الطابع السلطوي لأنظمة الحكم العربية وتشجيع عملية المشاركة السياسية الفاعلة في شؤون المجتمع. إضافة إلى هذه العوامل الداخلية التي أضعفت المشاركة السياسية بالبلاد العربية، خلق الاحتلال الأجنبي هياكل بيروقراطية لتأييد مشروعية سلطة الاحتلال وتأثيراتها السياسية على العملية السياسية. بعد الاستقلال توارثت هذه الإجراءات البيروقراطية، للتضييق على المشاركة الجماهيرية الواسعة في حكم البلاد وتسيير شؤون المواطنين.

وإذا لعب الاستعمار دورا أساسيا في منع توسيع المشاركة السياسية، فإن المؤسسة العسكرية، قد أثرت على الحياة السياسية، ليس من جانب استيلائها على السلطة بحكم تنظيمها وفعاليتها في الحرب التحريرية الوطنية، كما هو الحال في الجزائر، لأن المؤسسة العسكرية كانت في السنوات الأولى للاستقلال، المؤسسة الأقوى والأكثر تماسكا وتنظيما. فقد استولت على مقاليد الحكم

وأثرت على اتجاهات السياسيين المدنيين الذين يرون في المؤسسة العسكرية قوة تحمي مناصبهم، وتبقي نفوذهم مستمرا. فهم يرون فيها قدوة يحتذى بها. وقد أكد "هنتنجتون" تأثير المؤسسة العسكرية في إمكانات التطور الديمقراطي في دول العالم الثالث، لكن مع تحفظ مؤداه أنه ليس مستقلا عن الظروف السياسية، فهو يزيد في حالات الفساد والركود مما يجعل بناء الديمقراطية أكثر صعوبة[12].إضافة إلى طبيعة البناء الحزبي في بعض البلدان العربية، الذي يعتبر ظاهريا نظاما تعدديا، لكنه مصمم على أساس هيمنة حزب حاكم ولا يتيح لأحزاب المعارضة إمكانا لمنافسته جديا. وعموما فإن البلدان العربية والإسلامية، تفتقد إلى الشروط الكاملة للتطور الديمقراطي، فهي تعاني من تقييد التنافس وإيقافه عند مستوى أقل من التداول على السلطة، ومن انتهاكات لحرية ونزاهة الانتخابات التي لا تعكس اختيارات وتفضيلات الجماهير الشعبية بدقة وصدق، دون تزوير أو تدليس للحقائق. وطبعا تنطوي على محدودية الحريات والحقوق السياسية والمدنية، مما يحرم بعض الاتجاهات والمصالح من التعبير عن نفسها. وهذا ما ينعكس سلبا على درجة فاعلية المشاركة السياسية في البلدان العربية(13) معظم الدراسات التي اهتمت بموضوع المشاركة السياسية، ركزت على جوانب وأغفلت جوانب أكثر أهمية. فقد أثارت مسائل كالسلوك التصويتي وتحول الناخبين، وأهملت دراسة الأشكال الأخرى للمشاركة، كما أهملت تأثيرات المشاركة السياسية على الفرد والمجتمع وكذا نتائج المشاركة السياسية. يرى "هنتنجتون" أن ثمة مقومات ثلاثة للحداثة السياسية وهي:

- ترشيد السلطة .
- التمايز .
- المشاركة السياسية كأحد ركائز الحداثة السياسية[14].

فترشيد السلطة، يقصد استنادها إلى أساس قانوني ينظم اعتلاءها وممارستها وتداولها. وقد أشار عالم الاجتماع السياسي الفرنسي "مونتسكيو" في كتابه الشهير "روح القوانين" الصادر عام

1748 إلى مبدأ شرعية السلطة القاضي بانسلاخها عن شخص الحاكم، لكي يصبح مجرد عامل عليها، يمارسها لحساب صاحبها الأصيل المتمثل في الدولة.

وأما التمايز فينصب على الكيانبين العضوي والوظيفي لمؤسسات الدولة السياسية، وهو يعني ضرورة تباين الهيئات التي تقوم على الوظائف السياسية والقضائية للدولة والمتمثلة في التشريع والتنفيذ والقضاء، وهو الفصل بين السلطات، التي قال عنها كل من مونتسكيو منذ القرن الثامن عشر(18) وصامويل هنتنجتون في القرن العشرين(20).

وفيما يتصل بالمشاركة السياسية، فهي تعني ضرورة ممارسة الجماهير للدور المنوط بها، من خلال قنوات المشاركة المعتادة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح وغيرها. إن مجتمع الحداثة السياسية، هو ذلك المجتمع الذي تتوافر فيه المقومات الثلاثة المشار إليها وغيابها يعني سيادة وغلبة سمات التخلف السياسي المتميزة بإسناد السلطة، من حيث اعتلائها وممارستها وتداولها إلى اعتبارات غير رشيدة، كالانتماء الطبقي أو العرقي أو الفئوي وغيرها من اعتبارات غير شرعية، تتنافى مع قيم الدستورية والقانون والمساواة، وكذلك تركيز السلطة كلها في يد فئة قليلة أو في يد شخص واحد. هو ما يعرف بالحكم الشخصي المستبد وتدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية. وهو ما يعرف بأزمة المشاركة السياسية في ظل ظروف المجتمعات المتخلفة سياسيا، وفي جميع النواحي. لقد أشار "لوسيان باي" إلى ظاهرة التخلف السياسي المتميزة بسمات أساسية أهمها :

أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل وأزمة التوزيع[15].

غير أن ما يهمنا في هذه الدراسة هي أزمة المشاركة والتي تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية. فهذه الأزمة، تعد من أبرز وأهم سمات التخلف السياسي. فهي تمثل أحد المقومات الرئيسية للتحديث السياسي. يشير البعض بقولهم إلى:«أن المجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة ،بينما المجتمع الحديث يتمتع بها»[16].

تنشأ عادة أزمة المشاركة السياسية، حين تضع النخبة الحاكمة العراقيل أمام الراغبين في المشاركة السياسية، وتضييق الخناق عليهم على نحو يؤدي إلى تضاءل أعداد المشاركين في الحياة السياسية. فأزمة المشاركة السياسية داخل البلدان النامية، تمثل إحدى السمات البارزة لهذه الدول في الحياة السياسية. ويعود ذلك إلى ميل القيادات السياسية بهذه البلدان، إلى تركيز السلطة في قبضتها وإقامة نظم ديكتاتورية، تسلطية وفرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير الشعبية الواسعة. فالنخبة داخل هذه الدول تعتبر نفسها صاحبة الحق المشروع في الحكم، دون سواها، بالنظر لتاريخها النضالي خلال الحروب التحريرية، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، حيث ارتكز النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال عام 1962 على دعامتين هما:

1- تعاظم اختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة، حيث راح "أحمد بن بلة " أول رئيس للجزائر المستقلة يجمع في قبضته مناصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب الحاكم، بالإضافة إلى وزارات الداخلية والمالية والإعلام .

وقد استمر هذا الوضع خلال عهد الرئيس الراحل"هواري بومدين" والرئيس"الشاذلي بن جديد" إلى غاية التسعينيات، حيث تم الانتقال إلي التعددية الحزبية[17].

2- الحزب الواحد ممثلا في جبهة التحرير الوطني، والتي عدت حسب نص الميثاق الوطني الجزائري دليل الثورة والقوة المسيرة للمجتمع والمنوط بها توجيه سياسة البلاد ومراقبتها. وقد ظل هذا الوضع قائما حتى السنوات الأخيرة من الثمانينات، عندما خطت البلاد خطوتها الأولى نحو التعددية الحزبية.لقد ظلت النخب في العالم الثالث تحكم سيطرتها على الحكم في بلادها بواسطة التمسك بنظام الحزب الواحد المتسم بالدكتاتورية والمبالغة في إجراءات القمع لمواجهة حالة التذمر خارج هذه الأحزاب. وتتوسع في تدعيم قوى الجهاز البوليسي مع إحكام إجراءات الرقابة والتجسس للتحقق من ولاء الأفراد وفرز المشتبه فيهم، لشل نشاطهم بأساليب متنوعة[18]. فهذه الأحزاب كانت تقهر الجماهير الشعبية وتراقب سلوكا تهم لتقمع كل محاولة منهم للتغيير، أو مواجهة تسلط حكم الحزب الواحد.

إن تجربة التعددية الجزائرية التي انطلقت مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، اتصفت بالجدية، حيث فسح المجال واسعا أمام المشاركة السياسية لكافة القوى السياسية والجماهير الشعبية. وكانت الصفوة الحاكمة في الجزائر وعلى رأسها المؤسسة العسكرية تعتقد أن حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم سابقا، قادر على الفوز في أي معركة انتخابية. ولكن أول انتخابات فعلية حظيت بمشاركة جماهيرية واسعة عام1990 أبطلت هذا الاعتقاد، وأكدت أن هذا الحزب لم يعد يخيف الجماهير الشعبية في الجزائر التي تتوق إلى تغيير الواقع السياسي، الذي عاشته لأكثر من ثلاثين سنة في ظل هيمنة الحزب الواحد. فقد أسفرت هذه الانتخابات في جولتها الأولى عن فوز حزب أخر هو حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحظور حاليا).

وسارعت المؤسسة العسكرية لإلغاء النتائج وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبالتالي مصادرة ما يسمى بالاختيار الديمقراطي للشعب الجزائري، وتضييق الخناق على المشاركة السياسية للمواطنين التي ظهرت لأول مرة بجدية وشجاعة ونزاهة. وطبعا دخلت البلاد في دوامة العنف السياسي، وذهب ضحيته مايقارب 100 ألف ضحية خلال العقد المنصرم والذي وصف بالعشرية السوداء. إضافة إلى الأزمات المشار إليها، والتي عرقلت السير الطبيعي لمشاركة المواطنين في المجال السياسي. هناك أزمات ما يعرف بأزمة تنظيم السلطة وأزمة الاستقرار السياسي من جهة أخرى[19]. وهذا ما يؤكد صحة مقولة أن التخلف السياسي، هي محصلة جملة من الأزمات تشكل حلقات متداخلة ومتشابكة لتجسد تلك الظاهرة. إلى جانب تلك الأزمات التي قزمت مشاركة المواطنين في بلدان العالم الثالث، هناك أسباب أخرى كرست الأزمة، ومنها ارتفاع نسبة الأمية، حيث بلغت نسبة الأمية في الجزائر بين الكبار (15 سنة فأكثر) سنة 1995 6.6 مليون نسمة، ونسبة الأمية بين الإناث (15 سنة فأكثر) 4.3 مليون، فحسب دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صنفت الجزائر وفقا لمؤشرات التنمية البشرية (الثروة–التعليم–الصحة) في المرتبة 82 عالميا، بعدما كانت في المرتبة 69 من أصل 173 دولة) عام 1997. يبدو من خلال هذه النسب أن الجزائر على غرار الدول النفطية، عجزت عن تحويل ثرواتها إلى تنمية

اجتماعية[20]. نخلص إلى القول أن بلدان العالم الثالث تعاني من أزمة مشاركة حادة، بمعنى تدني رهيب وانخفاض مستوى أو معدلات المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية.أشار الكثير من المهتمين بالعمل السياسي للمرأة، أن من بين معوقات العمل السياسي النسوي في العالم العربي والإسلامي على الخصوص يعود إلى عوامل التقاليد الخاطئة والفهم السلبي والخاطئ للدين وقبول المرأة بواقعها الأليم والدعوات الحديثة الغربية التي أفسدت الفهم الصحيح لتعاليم الإسلام، الخاصة بتنظيم حياة المرأة المسلمة[21].

عوامل أزمة المشاركة السياسية للمرأة في الدول النامية:

يقر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في أحد تقاريره، أن هناك العديد من المعوقات في العالم العربي، التي تحد من المشاركة السياسية الكاملة والفاعلة للرجل والمرأة، من حيث الانتخابات غير العادلة وغياب الشفافية، والصورة السلبية لدى قيادات الأحزاب عن المرأة في مجال القيادات السياسية والتنظيمية والاتصالية للمرأة. نقص معرفة المرأة بحقوقها وبمسؤوليتها السياسية. الافتقار إلى أدوات التعريف الشخصية الرسمية كبطاقات الهوية الاجتماعية وبطاقات الانتخاب التي تزيد من فرص مشاركة المرأة سياسيا[22]. إلى جانب هذه العوائق أشار التقرير إلى ما يعرف بالعوائق الاجتماعية والعقبات الاقتصادية، فذكر أهمها على النحو التالي:

تواجه المرأة العربية العديد من العوائق الاجتماعية، ذات الصلة بالميراث الثقافي والتقاليد السائدة، والتي تكرس الصورة السلبية عن المرأة، والتي في كثير من الأحيان تحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة، بشكل عام والحياة السياسية بشكل خاص. تتعارض طبيعة وظيفة المرأة في بعض الأحيان، مع صورتها التقليدية، كشخصية خاضعة وضعيفة. فإذا ما أذعنت المرأة لمتطلبات الوظيفة وأصبحت حازمة وقوية، فإنها تهاجم لكونها تتصف بصفات ذكورية، أو أن سلوكياتها لا تتفق وطبيعتها الأنثوية. لا توفر عادة الأطر والهياكل أو المؤسسات التي تتبعها المرأة مهنيا، الجو الملائم والداعم للمرأة العاملة، مثل نقص تسهيلات رعاية الطفل[23]. بالرغم من أن الخدمة الاجتماعية العمالية نصت على خدمات لصالح المرأة العاملة، من بينها إنشاء بيوت لرعاية أطفال

النساء العاملات ورعايتهم.عادة ما يمنع عدم توافر ساعات عمل مرنة المرأة من التوفيق بين متطلبات وظيفتها وبين احتياجات حياتها الخاصة. وإذا كانت هذه العقبات الاجتماعية، قد أثرت سلبا على توسيع المشاركة السياسية للنساء، خاصة العاملات منهن، فإن العقبات الاقتصادية لا يقل تأثيرها السلبي على هذه المشاركة أهمية. حيث أن الفقر والحاجات وعدم التوفيق في إشباعها بالإضافة إلى ما تتعرض له المرأة من ضغوطات يومية، تؤثر سلبا على مشاركة المرأة في الحياة العامة. فالمرأة العربية لا تنظر إلى المشاركة السياسية على أنها أداة لتحسين ظروفها الاقتصادية، عكس ما هو معروف عن المرأة في الهند وبنجلادش، التي ترى في المشاركة السياسية مخرجا لها من وضعها الاقتصادي السيئ. فهي تربط مابين المشاركة السياسية الفاعلة ومحاربة الفقر والتأثير في السياسات الاقتصادية[24]. فالتجربة الجزائرية التعددية على سبيل المثال، جاءت بعد معاناة طويلة مع نهاية عقد الثمانينات. اتسمت بالجدية وفسحت المجال واسعا لكل القوى السياسية في البلاد سواء تلك التي كانت تعمل في السرية بالخارج أو بالداخل أو تلك القوى الناشئة حديثا، هذا في البداية، ولكن مع ظهور تفوق لأحد الأحزاب في أول انتخابات فعلية تمت في ظل التعددية الحزبية سنة 1990. تراجعت النخبة الحاكمة وخاصة العسكرية منها عن جديتها في العمل السياسي التعددي. وألغت نتائج الانتخابات ورفضت الاعتراف بها وحلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتبارها حزبا غير شرعي. إن العامل الأكثر أهمية في إلغاء المسار الانتخابي التعددي هو الصراع الذي ظهر بين الجيش والجبهة الإسلامية للإنقاذ. فهذه المؤسسة العسكرية شعرت بالخسارة في حالة تشكل حكومة الجبهة الإسلامية للإنقاذ, فظهر خلاف كبير بين الرئيس بن جديد والجيش إلى جانب سوء تسيير فترة التعددية من طرف بن جديد وعدم قبوله حل الجبهة أثناء أحداث 1991، أثر على العلاقة بينهما مما دفع به إلى تقديم استقالته يوم 11جانفي 1992 أي قبل الدور الثاني ب 5 أيام, كما أن الفئة التي استفادت في فترة الثمانينات بطرق اغلبها غير شرعية, والمتمركزة في الجهازين الإداري والاقتصادي للدولة لعبت دورا كبيرا في توقيف المسار,حيث كانت ترى فتح المجال لنظام ليبرالي تعددي وضغطت لتحقيق ذلك, وعندما أحست بأخطار الديمقراطية على مصالحها ضغطت بقوة لتعطيل التحول الديمقراطي بحجة

ضرورة إعادة النظر في المسار الديمقراطي الذي انحرف عن الاتجاه الصحيح[25]. فكانت انعكاساته عديدة تمثلت في:

- إلغاء وتجميد مؤسسات وجمعيات دستورية وقانونية (تجميد المؤسسة الرئاسية, إلغاء البرلمان, تجميد المجلس الدستوري, حل المجالس الشعبية المنتخبة).

- سن قوانين استثنائية وإنهاء هيئات موازية تعيين عدة حكومات, إنشاء مجلس استشاري, إصدار قانون مكافحة الإرهاب, إنشاء محاكم خاصة توازي القضاء العادي. اهتزاز الحياة العامة و تدهور النظام العام.

- انعدام الأخلاقيات السياسية و ظهور العنف و النفاق السياسي[26].

وبدأ منذ ذاك الحين التراجع عن الاختيار الديمقراطي. وهذا ما جعل الجزائريين ذوي التوجه الإسلامي يقتنعون بأنه لا سبيل لزحزحة النخبة الحاكمة من السلطة. وأن الأساليب السلمية لا جدوى منها معهم. وأن اللجوء إلى أسلوب العنف لا مفر منه. وعلى العموم فإن النظم الحزبية التي أنشأتها يد الصفوات الحاكمة في بلدان العالم الثالث غداة الاستقلال وما صاحب تلك النظم من أجواء سياسية إرهابية، كانت هي السبب الرئيسي وراء تجذر أزمة المشاركة في تلك البلدان. وإذا كانت النخبة الحاكمة والمتمسكة بنظام الحزب الواحد المهيمن هي العامل الرئيسي في تأصل أزمة المشاركة وتفاقمها. فإن هناك عوامل أخرى قزمت مشاركة المواطنين في بلدان العالم الثالث وكرستها بشكل أعمق منها: ازدياد نسب الفقر والأمية داخل أغلبية دول العالم الثالث. فحسب البنك الدولي لسنة 1990 وصلت نسبة الأمية بالباكستان 65% من إجمالي عدد السكان ووصلت بالصومال حوالي 76% وفي مصر وصلت 52%. و85 % بالنسبة للجزائر. أي أكثر من نصف هذه المجتمعات تعيش حالات من الأمية والجهل والفقر. فعادة ارتفاع نسب الأمية بين مواطني دولة ما يضاعف من تدني وانخفاض درجة المشاركة السياسية، بسبب الجهل بأصول ومبادئ القراءة والكتابة.

مما يتسبب في عدم الاهتمام بما يجري من أحداث وتطورات ووقائع وينتهي الأمر بجهل الحقوق والواجبات. فإذا كانت المشاركة السياسية حق من حقوق المواطن السياسية. فهي أيضا التزام وواجب وطني. حيث أن البناء السليم للوطن والنهوض بمجتمعه مسؤولية كل أفراده. ولكن في ظل اتساع دائرة الأمية تضيع الحقوق وتهمل معها الواجبات. حيث يؤكد هذا التحليل أحد المهتمين بموضوع المشاركة السياسية بقوله: «...ومن هنا ففي أوساط الأميين تجد اللامبالاة السياسية أرضا خصبة لكي تنمو وتثمر ثمارها الخبيثة حيث تسود بين الأميين ظاهرة الامتثال التام للسلطة القائمة والإنصياع الكامل لأوامرها مهما كانت وعدم الاكتراث بالنشاط السياسي وقضايا السياسة ككل»[27].

فهذه اللامبالاة السياسية تعني الشعور بالعجز واليأس من دخول الحياة السياسية، والاهتمام بقضاياها كمواطنين كاملي المواطنة، غير مهمشين أو معزولين عن قضايا الوطن والمجتمع والأمة والكون ككل. إلى جانب العامل الثقافي، هناك عوامل اجتماعية وأخرى اقتصادية ساهمت في تقزيم مشاركة المواطن العربي وغير العربي، المسلم وغير المسلم في دول العالم الثالث. كالفاقة المزمنة والفقر المدقع الذي ارتفعت معدلاته بصورة رهيبة في السنوات الأخيرة. خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لعام 1986.ونظرا للمستجدات العالمية السياسية، الاقتصادية والمتمثلة في محاولة الدمج الاقتصادي العالمي والدخول في العولمة بشكل كامل وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مجريات الأحداث وإحكام هيمنة أصحابها على الدول المضيفة، الفقيرة التي تحولت إلى أسواق واسعة لتصريف منتجاتهم واستهلاكها دون اقتسام عائد أو ربح معهم، بل استنزاف متواصل لخيراتها وأموالها ومواردها دون مقابل يمكن أن يذكر أو يشاد به. فهذه الفئات الجماهيرية الواسعة، الفقيرة تلهث وراء مورد رزق يؤمن لها الحياة المريرة ويحفظ بقاءها فقط. ولا تهتم بأمور السياسة، لأنها على اقتناع تام بأنهم لم يخلقوا لهذا. وإنما لحكمة أخرى. وفي الأخير فإن هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحلية والعالمية أثرت بصورة واضحة على تدني معدلات المشاركة السياسية لأفراد المجتمعات في العالم الثالث.

فهذه الظروف العامة الصعبة لم تؤثر على جنس الذكور دون الإناث. وإنما أثرت بشكل بالغ وعميق على جنس الإناث أكثر من جنس الذكور. بحيث الأمية تنتشر بشكل أبلغ وأوسع في فئة النساء، خاصة القاطنات بالقرى والأرياف لصعوبة متابعة الدراسة لظروف الأولياء السيئة من جهة وظروف التنقل الصعبة إلى المدارس النائية من جهة أخرى. فأغلب مدارس الأرياف تؤسس بعيدا عن مقرات السكن. إضافة إلى ندرة أو انعدام وسائل النقل في كثير من المناطق النائية والريفية. بالإضافة إلى ظروف الأمن التي شهدتها معظم دول العالم الثالث. كما حدث بالجزائر خلال أكثر من عقد من الزمن، شلت فيه حركة إيفاد البنات إلى المدارس خاصة بالمناطق الجبلية والريفية التي تمركزت بها الجماعات المسلحة. فالأسر خافت على أعراضها مما جعلها تمتنع عن تعليم بناتها.

مما سرع بارتفاع معدل الأمية والفقر بين هذه المناطق. وقد صاحب هذه الأزمة تنامي الانحراف في أوساط الشباب وقد مس الجنسين. إضافة إلى انتشار الجريمة بكل أنواعها، المنظمة وغير المنظمة مما نزحت الجماهير خاصة الريفية نحو المناطق الحضرية طلبا للعمل وبحثا عن الأمن والأمان على الأرواح والممتلكات. والنزوح الريفي الذي شهدته بعض أو أكثر البلدان ومن بينها الجزائر كانت له آثاره الواضحة على الاقتصاد الوطني من جهة وعلى النسيج العمراني من جهة أخرى. وقد آثر حتى على البيئة. وفي الأخير حدث اختلال في القيم الاجتماعية. لهذا الظرف الداخلي من ناحية ولانتشار مؤشرات العولمة الاجتماعية من ناحية أخرى. حيث تأثرت أذواق الناس وخاصة فئة الشباب من الجنسين بمنتوجات العالم المتحضر، خصوصا تلك المنتوجات الغريبة عن عاداتنا وتقاليدنا وشرعنا. فتطلب الأمر إعادة النظر في موروثنا الحضاري العربي والإسلامي ونظمنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفرضت علينا حقائق لا مفر منها. وهي إما الإسراع بالدخول إلى العالم المعولم أو النفور منه والبحث عن حلول عاجلة للتخلص منه. وهذا لا يتأتى لنا إلا بالرجوع إلى الأصل. فنحن واقعون اليوم بين العولمة والأسلمة وأي النهجين سنسلك؟

فالنظام الجزائري للدولة الوطنية المستقلة ارتكز على دعامتين هامتين هما:

تعاظم اختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة، واحتكار الحزب للحكم.

واستمر نفس الحكم الفردي والاستبداد به، مع الرئيس الراحل "هواري بومدين" كما استمر وتكرر نفس الأمر مع الرئيس الثالث "الشاذلي بن جديد" إلى أن انفجر الوضع بالجزائر في 05 أكتوبر 1988 [28] . وأعلن عن بداية عهد جديد والانتقال بنظام الدولة من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية وصدور دستور1989 الذي كرس مبدأ الديمقراطية السياسية.

والكثير من دول العالم الثالث تمسكت بنظام الحزب الواحد لإحكام سيطرتها على الحكم لمدة أطول. وكانت تستخدم في ذلك أساليب متنوعة. ذكر أحد المهتمين بالموضوع إذ قال «إن نظم الحزب الواحد كانت تشيع أجواء إرهابية، قمعية داخل أروقة الحياة السياسية لبلدانها، حيث كانت الأقلية تلجأ إلى أساليب الطرد والتطهير لكي تتخلص من المعارضة داخل الحزب. بينما تبالغ في إجراءات القمع لمواجهة حالة التذمر خارج ذلك الحزب. فتتوسع في تدعيم قوى الجهاز البوليسي مع إحكام إجراءات الرقابة والتجسس للتحقق من ولاء الأفراد وفرز المشتبه فيهم لشل نشاطهم بأساليب متنوعة[29]». في ظل تلك الأوضاع المخيفة كان من البديهي أن تتجنب الجماهير العمل السياسي وتكفر به. فتنتشر قيم اللامبالاة والسلبية والتخاذل في نصرة الحق والاغتراب داخل الوطن وتتدنى وتتقلص نسب المشاركة السياسية، فتضعف معدلاتها. ويستبد الرعب من النشاط السياسي ويضيع تأثير الأفراد على اتجاهات سياسات بلدانهم العامة وتضيع معها احتياجات المواطنين.

ولا تتحقق التوازنات السياسية ولا الاقتصادية ولا حتى الاجتماعية. يتلاشى مع كل هذا طموح المثقفين في تغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو ما يحقق للوطن التقدم والازدهار والخروج من دائرة التخلف. وما يحدث هو تكريس لمفاهيم السلبية والعجز والخوف من المستقبل الذي تعيش الأجيال على الوصول إليه بتجارب ناجحة في جميع المجالات. وما يحدث هو انتشار الخوف وعدم التصريح بما هو واقع فعلا وهجرة الأدمغة وخدمة نمو الآخرين بدلا من خدمة تنمية وتحديث بلدانهم.

فبدلا من تحقيق التنمية والتحديث تشيع خصائص التخلف بشكل رهيب ويحدث ما يسمى "بتنمية التخلف" إن صح التعبير. أما الدول التي حاولت تقليص الفجوة بينها وبين بلدان العالم المتقدم، فقد تراجعت عن نظامها السابق وتحولت إلى أنظمة تعددية أكثر تفتحا وديمقراطية على مجتمعاتها، خوفا من الانزلاق نحو تعميق الفجوة لقرون قادمة.

وإذا كان "صامويل هنتنجتون" حدد مواصفات المجتمع المتقدم بالأوصاف المذكورة، فإن "لوسان باي" يقدم رؤية أعمق وأكثر الماما بواقع الدول النامية، ويرى أن ثمة خمس أزمات تعاني منها بلدان العالم الثالث تشكل كلها سمات تخلفه العامة وتعرقل نموه وكل محاولات النهوض به . تتمثل هذه الأزمات فيما يلي:

1. أزمة الهوية .
2. أزمة الشرعية .
3. أزمة المشاركة .
4. أزمة التغلغل .
5. أزمة التوزيع.(30)

وكل هذه الأزمات ترتبط ببعضها البعض ارتباطا عضويا ووظيفيا. تجر الواحدة الأخرى في حلقة واحدة هي حلقة التخلف السياسي والذي يؤدي بدوره إلى أشكال أخرى من التخلف في مقدمتها التخلف الاقتصادي والتخلف الاجتماعي والتخلف الثقافي والفكري.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو الإلمام بأزمة المشاركة السياسية والتي تمثل الأزمة الأساسية لدول العالم الثالث والسمة البارزة له يقول البعض: «أن المجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة بينما المجتمع الحديث يتمتع بها[31]» فمن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطنون دورا ايجابيا في الحياة السياسية فيما يتصل باختيار القادة السياسيين على كافة المستويات، من الخلافة العامة حتى أبسط المناصب السياسية على المستويات المحلية كرؤساء الدوائر ورؤساء البلديات وغيرها من المناصب القيادية السياسية، ويشاركون في تحديد أهداف السياسة العامة والمساهمة في صنع القرار

ومتابعة تنفيذه بما يتاح لهم من عوامل وأسباب الرقابة والمتابعة والتقويم. فالمشاركة السياسية هي أكبر عمل ايجابي ونشاط ضروري لكل مواطن حتى لا يحس بالاغتراب السياسي في وطنه وحتى يمارس فعلا حقه في المواطنة الكاملة. فقد اعتبار الكثيرون أن هناك حدا فاصلا بين المشاركة الحقيقية لكافة فئات الجماعة الوطنية والمشاركة الشكلية, وبالتالي بين المواطنة الكاملة التي ترتبط بالمشاركة الحقيقية والمواطنة الناقصة المرتبطة بالمشاركة الشكلية، ومن هنا ارتبطت المواطنة الكاملة بمفهوم المشاركة وضرورة النظر إلى الرجل والمرأة كشركاء في التنمية ومواطنين في الدولة[32]. ولكن هناك آراء كثيرة نسمعها دوما وهي أن الاغتراب السياسي إن لم يكن مفروضا على المواطنين، فهو نوع من العزلة السياسية الاختيارية وهي في حد ذاتها سلوك سياسي. وبالتالي فهي تمثل نوعا من المشاركة السياسية. فالبعض يرى المشاركة السياسية هي فقط السلوك السياسي المنظم والمشروع والمتواصل. والبعض الآخر يرفض هذا التحليل ويرى أن المشاركة السياسية قد تكون في شكل تصرفات إرادية تهدف إلى التأثير في عملية صنع القرار والسياسات العامة وإدارة شؤون المجتمع دون أن تكون هذه التصرفات منظمة أو غير منظمة، مؤقتة أو غير مؤقتة، مشروعة أو غير مشروعة.

إن تجنب العمل السياسي الناتج عن رفض لواقع سياسي قائم في حقيقته، مشاركة سياسية وصورة من صورها. إن التحديث السياسي يتحدد بظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى فئات واسعة من المواطنين.هذه الرغبة قد تتمثل في التحول بنظام الدولة من الحكم الملكي المطلق إلى الحكم الجمهوري أو التخلص من حالة الاستعمار إلى حالة الاستقلال الوطني، أو تحول النظام السياسي عن الديكتاتورية إلى الديمقراطية أو تحول نظام الحكم القائم على الأحادية الحزبية إلى الثنائية الحزبية أو التعددية الحزبية، كما حدث في بداية التسعينات للكثير من دول العالم الثالث ومنها الدول العربية. فالتحديث إذن يستند إلى تغيير شكل علاقة المواطن بالدولة أو السلطة. كما تظهر أشكال وصور أخرى للمشاركة السياسية وتنامي أي تزايد أعداد المتطلعين إلى المشاركة في المجال السياسي.

ولكن أزمة المشاركة السياسية لا تكمن في العوامل التي ذكرت بقدر ما تكمن في موقف النخبة الحاكمة من تنامي الرغبة في المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم، حيث يقول: الدكتور"أحمد وهبان": «وهنا تظل أزمة المشاركة برأسها عندما تقوم الصفوة الحاكمة بوضع العراقيل أمام الراغبين في المشاركة السياسية وتضييق الخناق عليهم على نحو يؤدي إلى تضاءل أعداد المشاركين في الحياة السياسية»[33]. فأزمة المشاركة تمثل السمة البارزة التي تتصف بها الحياة السياسية داخل بلدان العالم الثالث بسبب ميل القادة السياسيين بهذه المناطق إلى تركيز السلطة في قبضتهم وإقامة نظم ديكتاتورية متسلطة وفرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، واعتبار كل محاولات الشعوب بهذه البلدان جهودا وتصرفات غير مشروعة. حيث تعتبر النخبة من حقها وحدها الحكم ولها الحق التاريخي الذي يؤهلها للاحتفاظ به خاصة. وأنها ناضلت من أجل الاستقلال الوطني متناسية أن الجماهير الشعبية هي التي ضحت وعانت ضروبا من الظلم والتعذيب خلال العهد الاستعماري. وفي الأخير تأتي النخبة الحاكمة سواء التي شاركت في النضال أم لم تشارك لتستحوذ على ثمار الاستقلال لوحدها والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة ومتعددة.

فالنخب التي اعتلت سدة الحكم بعد الاستقلال الوطني بهذه البلدان من العالم الثالث، حرمت قيام الأحزاب السياسية أو التنظيمات السياسية كما حدث في الجزائر وتنكرت لجهود المرأة النضالية منذ دخول فرنسا أرض الجزائر حتى تاريخ الاستقلال.

أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على مشاركة المرأة الجزائرية:

الاغتراب السياسي عامل مؤثر على المشاركة السياسية لكل الفئات المجتمعية بما فيها فئة النساء. وما خلق الاغتراب السياسي في المجتمع الجزائري هو عدم القدرة على انسجام جيل الثورة مع جيل أو أجيال الاستقلال، خاصة تلك التي ولدت في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، فهناك فجوة عميقة بين الحماس الثوري لجيل الثورة وأجيال الاستقلال، هذا سعى إلى إثباته الأستاذ محمد الصالح بوعافية في مذكرته لنيل شهادة الماجستير، حيث أكد بأن جيل الاستقلال شكل

غالبية الشعب الجزائري، مما جعله لا يتقاسم بنفس الحماسة والقوة قيم أجيال الثورة ولا يقاسمهم نفس الذاكرة السياسية، هذا الاختلال في التواصل بين الجيلين ولد حالة اغتراب سياسي لدى شرائح عديدة من المجتمع الجزائري(34).

إضافة إلى الفجوة السحيقة بين النخب الحاكمة والشعب بسبب التناقص الواضح بين الخطاب السياسي وواقع هؤلاء الاجتماعي، مما جعل الشعب الجزائري يميل إلى اللامبالاة السياسية واللجوء إلى العزوف السياسي، فإذا كان هذا هو حال عموم الشعب، فما هو تصورنا لموقف المرأة الجزائرية من هذا التناقض؟ بالنظر إلى طبيعة المرأة الميالة إلى الخضوع والسلم في أن واحد، فلا تحبذ المرأة العنف ولا تقاوم تناقضات الخطاب السياسي مع واقعها الاجتماعي، فهذه خصوصية المرأة الجزائرية سواء المثقفة أو غير المثقفة، العاملة أو غير العاملة، المشبعة بثقافة سياسية أو غير المشبعة، الواعية أو غير الواعية.

إلى جانب الاغتراب السياسي، هناك عوامل أخرى غذت اللجوء إلى العزوف السياسي في الجزائر، أهمها اتساع الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري، أزمة الهوية الوطنية، ضعف الثقافة السياسية، انهيار شرعية النظام السياسي، سيطرة المجتمع الأبوي، العنف السياسي والعنف ضد المرأة، وأزمة التنمية البشرية(35).

فبالنسبة لاتساع الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري، بدأت مع مطلع الثمانينات تتجلى بوضوح المظاهر الاجتماعية المتباينة على مستوى الأحياء وعلى مستوى المؤسسات التعليمية وعلى مستوى الجامعات، وبدأت مظاهر الثراء الفاحش لفئات دون فئات أخرى- بتوسع القطاع خاص- وبدأت تتدنى القدرة الشرائية للسواد الأعظم من الشعب الجزائري، وأخذ التسرب المدرسي يتوسع في أوساط الأسر الفقيرة(36)، وظهرت مظاهر المفاضلة بين تعلم الإناث أو الذكور، وانتشرت صور الرشوة والمحسوبية في توظيف وتفاقمت حدتها في زماننا هذا، بسبب إنفراد قلة قليلة من المجتمع بثروات وخيرات البلاد، أدى إلى شيوع العديد من الأفكار والقيم السلبية كغياب معاني التضحية والإتقان في العمل من أجل الصالح العام وانتشار ظاهرة اللامبالاة

وشيوع مبدأ الانتماءات الزبائنية وما ترتب عنه من تهميش وإقصاء للكفاءات الوطنية وانهيار للعزائم وفساد في الأخلاق طال كل المجالات والميادين[37].

قبل الاستقلال شكلت سياسة القضاء على ركائز الشخصية العربية الإسلامية من طرف الإدارة الاستعمارية ومن طرف بعض الطرقيين الذين ظهروا خلال عهد الاحتلال، أزمة فعلية في الهوية الوطنية انعكست سلبا على الدولة الوطنية، حيث اتضحت ثنائية التفكير بين أنصار الشخصية العربية الإسلامية والدفاع عن استمرارها وبين أنصار النسق الغربي والتمسك بالنموذج الغربي الفرنسي للخروج من دائرة التخلف العام فانقسم المجتمع الجزائري إلى جهتين متناقضتين مما أثر على توجهات الدولة والمجتمع على تحديد مسارهما، وما زاد الأزمة حدة وتعقدا مطالب الحركة الثقافية البربرية التي تجد جذورها في الأزمة البربرية التي اشتدت حدتها سنة 1949 [38].

فهذه الازدواجية المفروضة سبب الكثير من التوترات داخل النظام السياسي زادتها مطالب الحركة الثقافية البربرية تعقيدا[39].

أسفرت هذه الأزمة على ظهور ديناميكيات سياسية اتخذت من المسألة الثقافية، محورا لنضالها، ووجدت كل اتجاه في هياكل الحكم من يمثله وحسن التفاعل مع المدخلات الآتية من المجتمع ومن ثم حدوث العجز والتقصير وحالات الانسداد والانقطاع [40].

إن الأزمة التي مست النظام السياسي الجزائري في أكثر من مستوى خلقت حالات اغتراب سياسي وعزوف سياسي لدى الفئات المجتمعية بما فيها فئة النساء، رغم فتح المجال أمام الحراك الاجتماعي والسياسي بموجب القانون الصادر بتاريخ 1987/07/21 المشجع لتكوين جمعيات خارج دائرة حزب جبهة التحرير الوطني، ورغم إصلاح الاقتصاد وخوصصة الأراضي الزراعية واستقلالية المؤسسات وسياسة التطهير المالي، في محاولات لتجاوز الأزمة الداخلية، فقد انهارت شرعية النظام السياسي الجزائري مع أحداث أكتوبر 1988، ولم يعد بالإمكان سوى إنقاذ ما

يمكن إنقاذه عن طريق إعادة هيكلة النظام على أسس أكثر ديمقراطية وأكثر استجابة لطموحات وأمال القوى الاجتماعية والسماح لها بالمشاركة في صناعة القرار الوطني[41].

يفيد معنى المشاركة السياسية بشكل واسع حق المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية، كما تعني أيضا حق المواطن في مراقبة هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم[42]. كما تشير المشاركة السياسية في الدولة الحديثة أن المجتمع المدني بتكويناته المختلفة قادر على التأثير في القرارات المتعلقة بشؤونه العامة.

أما أزمة المشاركة السياسية فإنها تشير إلى كيفية الاشتراك في العملية السياسية إي تدور حول من يشترك في صنع القرارات الرسمية، وعليه فإن أزمة المشاركة تعني الصراع الذي يحدث حينما تنظر النخبة إلى مطالب أو سلوك الأفراد والجماعات الذين يسعون إلى المشاركة في النسق السياسي على أنها مطالب وسلوك غير شرعيين[43]. وقد ربط هنتنجتون مفهوم أزمة المشاركة السياسية بنتائج التعبئة الاجتماعية التي ينتج عنها تذمر اجتماعي يدفع إلى تقديم مطالب إلى الحكومة واتساع المشاركة السياسية لفرض تلك المطالب، خاصة في الدولة المتخلفة التي تفتقد إلى مستوى متقدم من المؤسسية السياسية[44].

بدأت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر بعد الاستقلال، حيث تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى في المجتمع الجزائري، خاصة تلك الراغبة في المشاركة السياسية، فالنخب الحاكمة لم تكن ترغب في إشراك هذه القوى حيث اتسمت البيئة السياسية منذ الاستقلال بسيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية من خلال هيمنتها على الحزب والإدارة وقيامها بالوظيفة التشريعية، وكذا سيطرتها على وسائل الإعلام التي خصصت لنشر وشرح إيديولوجية الحزب الواحد، ومن هنا لم يعد النظم السياسي الجزائري قادر على استيعاب كل القوى السياسية التي برزت عقب أحداث 1988. لقد أثرت أزمة التحول الديمقراطي بكل أبعادها على المشاركة السياسية لعموم المواطنين بشكل عام وعلى مشاركة المرأة بشكل خاص، وأثرت بدورها أزمة المشاركة السياسية في النظام الجزائري على مشاركة المرأة بشكل واضح، إن لم

تتوسع نسب هذه المشاركة بصورة ضعيفة إلا بعد إقرار دستور 1989 والتأسيس لثقافة المشاركة. لقد عجلت الضغوط الداخلية والخارجية بانهيار شرعية النظام السياسي الجزائري، وساعدت على ظهور المعارضة وإعادة هيكلة النظام بصدور دستور جديد عام 1989، تبني مبادئ الحرية والتعددية الحزبية ومبدأ الفصل بين السلطات والتداول على السلطة وتوسيع المشاركة السياسية لكل الفئات دون إقصاء أو تهميش، كما منح الأولية للشرعية الدستورية والقانونية على الشرعية الثورية والتاريخية، فالحرية الشخصية والسياسية مقرره دستوريا استنادا لنظرية سيادة الشعب الهادفة إلى تقرير مساهمة أفراد المجتمع في ممارسة السلطة والاعتراف بحق الاقتراع العام وسمو الإدارة العامة والحد من قوة القابضين عليها وتحديد مهامهم وصلاحياتهم وضمانات ذلك بموجب تبني سمو الدستور والرقابة على دستورية القوانين(45).

إن الثقافة السياسية التي هيمنت على الجزائر في عهد الحزب الواحد كانت ثقافة ضيقة، ثقافة تبعية بفعل أدوات السياسة الاستعمارية التي دمرت كل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم أن احتكار المؤسسة العسكرية لنظام الحكم بحجة دعاية مشروع البناء الوطني وإرساء قواعد وسياسات الاقتصاد الوطني، وهيمنة الجماعات المساندة للسلطة على دائرة صنع القرار وسيطرتهم على الريع النفطي للدولة وحرمان باقي أفراد المجتمع الجزائري من التمتع بنصيبهم من هذا الريع(46).

خاتمة

إن أسس النظام السياسي وهياكله التي لا تسمح بمعارضة النظام، حيث لجأت إلى سياسات التهميش والإقصاء ووقفت وقفة عداء من كل المعارضين فأجبرتهم على النضال السري في عهد الحزب الواحد ،وفي بعض الأحيان دفعتهم إلى تبني طروحات عنيفة ومسلحة[1]، تأثرت مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية بمظاهر أزمة التحول الديمقراطي بشكل كبير، إذ كانت مشاركتها محدودة وضعيفة ،بحيث لم تعين سوى امرأتين مترشحتين للانتخابات التشريعية الأولى في حياة الجزائر.

طبع احتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد ومنظماته الجماهيرية خاصة، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات التمثيل النسائي بطابع رمزي. فخلال مرحلة 1990-1994 اتسمت بظاهرة مزدوجة[47]. إقصاء النساء من الوظائف الانتخابية من جهة وتمثيلهن الرمزي في الأجهزة الحكومية والهيئات الانتقالية من جهة أخرى. و استمر الوضع كذلك في عهد التعددية السياسية.

الهوامش والإحالات:

1- السيد عبد المطلب غانم, "دراسة في التنمية السياسية"، (القاهرة: مكتبة النهضة ،الشرق)، 1981، ص ص 55 و60.

2- ثروت ذكي علي مكي , مرجع سابق الذكر، ص 69

3- ثروت ذكي علي مكي، نفس المرجع السابق , نفس الصفحة.

4- ثروت ذكي، مرجع سابق ،ص ص70 و71.

5- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

6-Brahim Brahimi , Le Droit à l'information en Algérie ; Principes et Réalités, L'Algérie et la Modernité, sous la direction de Ali El Kenz, serie des livres du Codesria, Première Edition, Sénégal ,1989,p 240.

7- سيد أبو ضيف أحمد, مجلة عالم الفكر, مرجع سابق الذكر, ص164 .

8- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

9- عبد العزيز شادي، التمثيل السياسي للمرأة في الدول الاسكندينافية: محاولة للفهم والتقييم والاستفادة، في كتاب تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، مرجع سابق ، ص 37.

10- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

11 -Mohamed Tahar Ben Saada, Le régime politique Algérien, Alger: Entreprise National du Livre, 1992, p 154

12- جلال عبد الله معوض, أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي , ص 110 .

13- صندوق الأمم المتحدة ة الانمائي للمرأة, التدابير الخاصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي,6,5 ديسمبر 2004, القاهرة, مصر, ص2 .

14- أحمد وهبان, التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية،رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية2000، ص14.

15- أحمد وهبان ، نفس المرجع، ص17.

16- السيد الزيات، "مذكرات في المشاركة السياسية", غير منشورة, ملقاة على طلبة السنة الرابعة شعبة العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الإسكندرية, 1987.

17- وحيد عبد المجيد," عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر "، مجلة المنار، القاهرة، العدد53 ,ماي,1989 ص ص28 و29.

18- محمد محمود ربيع, الثورة ومشاكل الحكم في إفريقيا، دراسات في الأحزاب والنظم والنظريات السياسية، دار مكتبة الفكر ،طرابلس، 1974، ص 47 .

19- أحمد وهبان، مرجع سابق الذكر ، ص .52

20- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الثاني/يناير 2002، ص، 132-133.

21- كفاح الحداد, مرجع سابق الذكر، ص 135.

22-نفس المرجع، نفس الصفحة .

23- اليونيفم ، نفس المرجع السابق، ص 278.

24- نفس المرجع السايق ونفس الصفحة

(25- احمد طعيمة, "أزمة التحول الديمقراطي بالجزائر, 1994/1988",(رسالة ماجستير, معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر, 2001), ص 190 .

26- لحسن بركة , أبعاد الأزمة في الجزائر , طبعة1,(الجزائر: دار الأمة), 1997، ص ص63-64 .

27- السيد الزيات,"مذكرات في المشاركة السياسية تعريف اللامبالاة السياسية", مرجع سابق

(28- وحيد عبد المجيد, مرجع سابق الذكر، ص ص 28 و29 .

29- محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في إفريقيا، دراسات في الأحزاب والنظم والنظريات السياسية، (طرابلس:دار مكتبة الفكر)، 1974، ص47.

30- أحمد وهبان، نفس المرجع السابق، ص17

31- علي خليفة الكواري، المواطنة و الديمقراطية في الوطن العربي ، الطبعة الاولى،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)،2001 ،ص 15 .

32- مصطفى الفقي, "المواطنة والحقوق السياسية", في المرأة والمشاركة السياسية, المجلس القومي للمرأة, القاهرة, 2000, ص31 .

33- أحمد وهبان, مرجع سابق الذكر، ص42.

34- محمد الصالح بوعافية، "النخبة وانعكاساتها على التحولات الاقتصادية والسياسية بالجزائر: 1979-1992" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دورة 2000، ص112.

35- قاسم حجاج،"التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة،بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج"،مجلة الباحث، العدد2003،2،ص86.

36- قاسم حجاج، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

37- محمد صدوق، أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ص92

38- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الغرب الإسلامي)، 1976، ص318.

39- عمار بالحسين، المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة الجزائرية، في كتاب سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، ص 273.

40- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، مصر: دار الأمين، 1999، ص 45.

41- محمد بوضياف : مستقبل النضام السياسي الجزائري رسالة دكتوراه مقدمة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر ،2009 ص 119.

42- جلال عبد الله معوض،مرجع سابق ، ص، ص 108-109.

43- محمد إسماعيل علي، دور المثقفين في التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، ص 249.

44- عبد المجيد أمزيان، افتتاحية ملتقى الفكر الإسلامي الدولي الثالث حول قضايا المرأة بين المبادئ الإسلامية ومعالجات القوانين الوضعية بتاريخ 29-30 جمادي الثانية 1420 الموافق ل11-12-13 أكتوبر 1999، ص ص 9-10.

45- سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، الطبعة الثانية، (عين مليلة: دار الهدى)، 1993، ص، ص 193، 195.

46-Hamida Elbour, Médiatisation de la participation politique de la femme en Algérie, au Maroc, et en Tunisie, rapport de synthèse de l'exercice média, juin 2009 www.awid.org

47-Fatima Zohra Sal, Les femmes dans les instances législatives et gouvernementales en Algérie, actes de l'atelier (femmes et développement),2004, 178.